

Distr.: General
25 June 2018
English
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٩ (ت) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - المقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		النمسا
٣		كوبا
٤		إكوادور
٥		السلفادور
٥		جورجيا
٦		لبنان
٧		المكسيك
٨		البرتغال
٩		قطر
١٠		أوكرانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

160718 090718 18-10418 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٤٨/٧٢ المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وتُعرض في الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر الردود التي ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدّم بها دون غيرها^(١). ولن يجري إصدار أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تتطلب التحديات الراهنة لنزع السلاح وعدم الانتشار، مثل البيئة الأمنية الدولية المعقدة والتطورات السريعة التي تنشأ في مجال العلوم والتكنولوجيا فيما يتصل بالأسلحة، اتباع نهج تعاونية متعددة الأطراف. وتعتبر النمسا تعزيز تعددية الأطراف مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية. كذلك يشكل تقديم الدعم لتحقيق الفعالية في تعددية الأطراف أحد المبادئ التوجيهية للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية، التي نشرت في عام ٢٠١٦، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣. فمن خلال هذين الصكين، يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً لتوسيع نطاق العضوية في المعاهدات والنظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وإكسابها طابعاً عالمياً وتنفيذها وإنفاذها على نحو كامل.

وتنطوي الجهود التي تبذلها النمسا فيما يتعلق بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على تقديم الدعم السياسي للصكوك المتعددة الأطراف وكذلك الدعم المالي للوكالات الدولية ذات الصلة، تحقيقاً للهدف العام المتمثل في تعزيز فعالية ومصداقية النظام المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، انضمت النمسا إلى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة في هذا المجال، وتشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها ومواصلة النهوض بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تولت النمسا في عام ٢٠١٧ رئاسة هيئة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتواصل النمسا تعزيز تعددية الأطراف من خلال زيادة انخراطها في هذا المجال، بطرق من بينها تقديم الدعم لإنشاء صكوك جديدة ملزمة قانوناً.

وتعمل النمسا على معالجة نقص الفعالية الذي يعتري حالياً آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، وما يؤدي إليه ذلك من غياب المفاوضات الموضوعية المتعددة الأطراف لنزع

(١) www.un.org/disarmament/

السلاح. فمن المطلوب الأخذ باستراتيجيات لتنشيط منتديات نزع السلاح الحالية وإعادة بناء عادات التعاون، بهدف التغلب على نقصان الثقة السائد على الصعيد العالمي والثنائي والتغلب على التأثير السلبي الذي يحدثه فيما يتصل بجهود نزع السلاح.

وعلى وجه الخصوص، تشكل المحافل المتعددة الأطراف أمراً لا غنى عنه في المجال النووي من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتدعم النمسا بقوة النظام الدولي الحالي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. وتواصل النمسا التأكيد على أهمية الدعوة إلى الحفاظ على الاتفاقات القائمة فيما يتصل بالمجال النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المختلفة المتعلقة بتحديد الأسلحة. وتحبذ النمسا مواصلة تطوير هذا النظام، من خلال أمور منها على سبيل المثال إجراء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي هذا الصدد، تنشيط النمسا في دعم المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية، وقد انضمت إليها مؤخراً. فهذا الصك مهم لأسباب على رأسها أنه يشكل مساهمة في تنفيذ التزامات نزع السلاح المقررة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو مهم كذلك بصفته أول نتيجة ملموسة تتمخض عنها جهود نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

إن العملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة لصنع القرار، في إطار من التقيد الصارم بالميثاق ومبادئ القانون الدولي، هي الآلية الوحيدة المجدية لمنع النظام الدولي من أن يصبح آلية لفرض التدابير الأحادية الجانب وإضفاء طابع الشرعية عليها، بما يخالف النظام العالمي المتعدد الأقطاب الذي نحتاجه القائم على العدالة والإنصاف.

ويشكل التماس الحلول من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، والاعتراف بضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية أنجح السبل لصون السلام والأمن الدوليين.

فالمفاوضات المتعددة الأطراف، المفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة، تكفل إضفاء طابع عالمي على الاتفاقات والتدابير والصكوك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، والتزام الدول بها، كما تيسر تلك الأمور.

وتؤكد التحديات الدولية اليوم ضرورة الأخذ بتعددية الأطراف. فمن الضروري أن تتم تسوية المنازعات القائمة داخل النظام الدولي والتصرف في التهديدات التي قد تنشأ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بالطرق السلمية، وعن طريق المفاوضات.

أما حالة الجمود التي تتسم بها المفاوضات ضمن إطار الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، والتي دامت لسنوات عديدة بسبب افتقار بلدان معينة إلى الإرادة السياسية، فتزيد من ضرورة تكثيف الجهود المتعددة الأطراف.

ولا يمكن للتدابير الانفرادية والاتفاقات الثنائية أو الإقليمية التي تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار أن تكون بديلاً عن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، سواء من حيث نطاقها أو مغزاها. فتعددية الأطراف يجب أن تكون المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد أكدت مجددا حركة بلدان عدم الانحياز، التي تدرج كوبا ضمن أعضائها، الصلاحية المطلقة لتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك عزمها على تعزيز تلك التعددية كمبدأ رئيسي ينبغي أن يكون أساساً للمفاوضات المتعلقة بهذه المسائل، بما يشمل مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية.

وكوبا، بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة ودولة طرفاً في العديد من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يسر إكوادور بصفة خاصة أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تمكن من الاتفاق، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بتوافق الآراء، على التوصيات المتصلة بأهداف تلك الدورة وجدول أعمالها، مما يشير بوضوح إلى أن تعددية الأطراف يمكن، بل وينبغي، أن تكون المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه العمل المتعلق بنزع السلاح. وتعرّب أيضاً عن ارتياحها لأن هيئة نزع السلاح تمكنت، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد نحو عقدين من عدم الاتفاق، من أن تتفق على التوصيات المتعلقة ببند من البنود المدرجة على جدول أعمالها، وهو: تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وترى إكوادور أن هذه الأعمال وسائر الأعمال التي قامت بها الجمعية العامة هي أعمال إيجابية للغاية، لأنها أكدت من جديد، في بيئة دولية تبرز فيها الإجراءات الانفرادية التي تتخذها بعض البلدان، على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف، بوصفها الآلية الرئيسية لضمان السلم والأمن العالميين.

وإكوادور، بصفتها جهة تناصر القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات وتعمل على تعزيزهما، تؤيد كل الإجراءات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتؤيد أيضاً الصكوك الدولية التي ستؤدي إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإنها تعارض سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وترى إكوادور أن الاجتماعات ومؤتمرات القمة الدولية التي تتناول مسائل تحظى بالاهتمام العالمي، مثل تلك المتعلقة بالأمن النووي، ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة، تماشياً مع مبدأ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن السلفادور، باعتبارها من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة، ملتزمة التزاماً راسخاً بالسلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الميثاق، وبأهمية تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا تزال عاقدة العزم على القيام بذلك من أجل العمل على نحو مشترك وفعال وبناء مع جميع البلدان على الصعيد العالمي للوفاء بالتزاماتنا الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال توافق الآراء والمفاوضات المتعددة الأطراف والقرارات المحددة، وفقاً لمبادئ التحقق والارجعة والشفافية، من أجل إحراز تقدم نحو القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل.

وبناء على ذلك، تلتزم السلفادور بالعمل دون كلل من أجل نزع السلاح، وهي توجه جهودها من خلال مختلف المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية نحو دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح العام وعدم الانتشار وتجديد التزام المجتمع الدولي بتحقيق تقدم نحو القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم، التوعية بالعواقب الإنسانية والكوارث التي يمكن أن تنجم عن استخدام هذه الأسلحة والتهديد الذي يشكله مجرد وجودها في العالم.

والسلفادور، بصفتها دولة لا تمتلك أسلحة دمار شامل ودولة طرف في معظم الصكوك القانونية الدولية القائمة في هذا الميدان، تؤكد مجدداً حقها في العمل دون كلل لتحقيق نزع السلاح العام وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي دعم جميع الجهود المبذولة من خلال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وغيره من المحافل المتعددة الأطراف، كما أنها تدرك الالتزامات الواقعة عليها في هذا الصدد، وتراعي في ذلك أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لضمان اتخاذ تدابير فعالة تحقيقاً لهذه الغاية.

وتثق السلفادور ثقة تامة في أنه سيتمكن، من خلال المحافل المتعددة الأطراف، وبدعم من البلدان التي تتشاطر نفس الرغبة في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وضع مبادرات ومشاريع تحقق القضاء على هذه الأسلحة على نحو كامل لا رجعة فيه.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨]

تولي جورجيا اهتماماً خاصاً لميدان عدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤكد جورجيا أن عدم انتشار الأسلحة النووية، واستمرار التقدم في نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية أمور حيوية تفرض مسؤوليات على جميع الدول. وهي تشدد على المسؤولية الأساسية المترتبة على الدول، وفقاً للالتزامات كل منها على الصعيدين الوطني والدولي، فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن الفعلي لجميع أسلحة

الدمار الشامل، بما في ذلك المواد اللازمة لتلك الأسلحة، ومنع الجهات من غير الدول من حيازة هذه المواد والحصول على المعلومات أو التكنولوجيا اللازمة لاستخدامها لأغراض مؤذية.

وتدرك جورجيا أهمية الصكوك المتعددة الأطراف التي تتناول نزع السلاح وعدم الانتشار، وتحث جميع الدول على ما يلي:

- الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح على الصعيد العالمي؛
- الإبقاء على الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية في انتظار بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعوة الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة؛
- العمل مع جميع الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تقول قيادة الجيش ما يلي:

إن لبنان يؤيد اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو مع الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح على أساس مفاوضات متعددة الأطراف، يشارك فيها عدد كبير من البلدان بغض النظر عن حجمها وقوتها، وذلك بهدف التوصل إلى نزع كامل للسلاح في ظل رقابة دولية صارمة. ويعتبر لبنان أن تعزيز تعددية الأطراف هو سبيل أساسي لتطوير المفاوضات ووضع معايير عالمية أكثر شمولية بهذا الشأن، وهو يجدد التزاماته بالتعاون المتعدد الأطراف والوفاء بها باعتبارها وسيلة مهمة لبلوغ وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، في وقت لا يزال احتفاظ العدو الإسرائيلي بترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً مباشراً، ليس للبنان فحسب، بل لكل دول المنطقة وصولاً إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

ما فتئت المكسيك تاريخياً تعمل كجهة مناصرة لتعددية الأطراف، باعتبارها السبيل الأنجع للتصدي للتحديات الدولية، وكجهة فاعلة على اقتناع بأن الأمم المتحدة لديها القدرة على تحقيق السلام والأمن الدوليين. وترى المكسيك أن التسوية السلمية للمنازعات هي نقطة تتلاقى فيها مصالحنا ومبادئنا بهدف التوصل إلى اتفاقات وصياغة استراتيجيات للتصدي للتحديات التي تكتنف مجالات متنوعة مثل الأمن الدولي وسياسات التنمية وتغير المناخ وحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي.

وبناء على ذلك، قامت المكسيك، في مناسبات مختلفة، جنباً إلى جنب مع دول أخرى، بتشجيع الإجراءات المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، مؤكداً بذلك اقتناع البلد بأن تعددية الأطراف هي السبيل إلى تعزيز التعاون والعلاقات الودية بين الدول، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتشجع المكسيك على التنفيذ التام للصكوك الدولية المتعلقة بالقضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة النووية، وعلى إضفاء الصبغة العالمية عليها ودخولها حيز النفاذ.

وسوف تواصل المكسيك تقديم مشاريع قرارات إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة، إما بشكل فردي أو مع البلدان المتماثلة التفكير، بغية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد شاركت المكسيك بنشاط وبشكل حاسم في المؤتمر المعني بالتفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وترى أن المعاهدة تتفق مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم تساهم في تنفيذها.

ولا تزال المكسيك تعلق أهمية كبيرة على تعزيز النظام المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وكذلك على تنفيذه بفعالية.

وتعترف المكسيك بالعمل الذي تنهض به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحقيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار، ولا سيما نظام الضمانات والحماية المادية للمواد النووية، وبالعامل الذي تضطلع به منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. والبرتغال طرف في هذا الصدد في أهم المعاهدات ذات الصلة وفي غيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة باتقاء الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقضاء على تلك الأخطار. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

ومن بين الآليات المذكورة أعلاه، نشير إلى ما يلي: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحق بها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. والبرتغال طرف في جميع تلك الصكوك.

وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زانغر؛ وترتيب فاسنار المتعلق بضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة التوعية التي تهدف إلى التشجيع على إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومن خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

وكانت البرتغال، في أعقاب الجهود التي بذلتها في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، بين الدول الـ ٥٠ الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك قانوني لنزع السلاح تعتمده الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، جرى الاعتراف بالخطر الذي تشكله البلدان التي تملك الأسلحة النووية وتسعى إلى استحداثها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يزيد من احتمالات الخطر.

وتقدم البرتغال الدعم في مجال نزع السلاح النووي لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً تاماً، واضعة دائماً في اعتبارها أهمية وجود تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وتأمل البرتغال أيضاً في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشدد البرتغال على أهمية تنفيذ خطة عمل نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٠ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يجب أن يشمل وضع حد لحالة الجمود القائمة في مؤتمر نزع السلاح. وقد وقعت البرتغال أيضاً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة للتوعية بعالميتها.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

- تلتزم دولة قطر بقوة بتعزيز التعددية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وتعتبر ذلك أداة رئيسية للتفاوض في هذا الصدد لتحقيق أهداف واسعة. وقد انضمت دولة قطر إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشارك دولة قطر بنشاط كبير في المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات ذات الصلة، وهي كذلك من دول عدم الانحياز. وتؤكد دولة قطر على أن كلا من نزع السلاح ومنع الانتشار الشاملين الكاملين متلازمان ولهما أهمية كبيرة.
- تؤمن دولة قطر بأنه من المهم المضي قدماً باتجاه كل من الحد من التسلح ومنع الانتشار ونزع السلاح على أسس من العالمية وتعدد الأطراف ومنع التمييز والشفافية بهدف تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح تحت رقابة دولية صارمة، وبذلك يتم إضفاء الشرعية الدولية على المفاوضات في هذا الصدد.
- تنادي دولة قطر بتطوير استراتيجيات نزع السلاح ومنع الانتشار، وتأمل في نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، وكذلك تنادي بالتعجيل بسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لما لها من دور في تعزيز السلم والأمن الدوليين.
- تؤكد دولة قطر على ضرورة تعزيز وتفعيل مؤتمر نزع السلاح بصفتها محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف. وهي تشارك في اجتماعاته كعضو مراقب، وتسعى للعضوية الدائمة فيه.
- تؤمن دولة قطر بدور المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مجال نزع السلاح وحظر الانتشار، وتشارك هيئاتها ذات الصلة في اجتماعات هذه المنظمات.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يشكل التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أداة كفؤة لمنع وإزالة التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة بصفة عامة، فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا السبب، فإن أوكرانيا طرف في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية على النحو التالي: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وغير ذلك من الصكوك الدولية التي تهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن الدولي والسلام العالمي.

وتشارك أوكرانيا أيضا في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفي جميع النظم الدولية لمراقبة الصادرات؛ ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زانغر؛ وترتيب فاسنار المتعلق بضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وقامت أوكرانيا، في سبيل الامتثال للالتزامات الناشئة عن عضويتها في المعاهدات والمنظمات الدولية، بوضع الأساس القانوني ذي الصلة، وفرضت رقابة حكومية على عمليات النقل الدولي للبضائع المخصصة للأغراض العسكرية والسلع والتكنولوجيات التي يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة الدمار الشامل.

وبفضل مشاركة أوكرانيا في المؤسسات الدولية المذكورة أعلاه، يمكن لها أن تستبقي المخاطر التي يهدد بها استخدام السلع المرصودة لعمليات النقل الدولي دون إذن، وأن تمنعها من خلال التشاور مع الدول الأعضاء في نظم مراقبة الصادرات، وتبادل المعلومات بشأن المخاطر المتصلة بعمليات النقل.